الراية

جريدة سياسية اسبوعية

تصدر عن حزب التحرير

صدر العدد الأول في ذي القعدة ١٣٧٣هـ/ تموز ١٩٥٤م

إن عزّة الأمة الإسلامية وقوتها إنما تكون بعودة كيانها السياسي الجامع الذي يوحّد طاقاتها ويحفظ مقدساتها ويصون بلادها، وهو دولة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، التي تعيد للأمة عزتها وتردع أعداءها وتجعلهم يفكرون ألف مرة قبل أن يعتدوا عليها. قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾.

اقرأ في هذا العدد:

- هل تُغيّر الصين قواعد الصراع؟ ...٢
- أضواء على اتفاقية خارطة الطريق العسكرية ٢٠٢٦ بين المغرب وأمريكا ...٢
- انسحاب الإمارات من منظمة أوبك أسبابه وأبعاده ...٣
- سيناء بين السيادة الشكلية والارتهان الاستراتيجي ...٤
- هل تسير أوروبا وأمريكا نحو الانفصال عن بعضهما؟! ...٤

/alraiah1954 @ht_alrayah /AlraiahNet /alraiah.ht /alraiahnews info@alraiah.net

الأربعاء 26 من ذي القعدة 1447هـ الموافق 13 أيار/مايو 2026م | الرائد الذي لا يكذب أهله | العدد: 599 عدد الصفحات:4 الموقع الإلكتروني: http://www.alraiah.net

كلمة العدد

ما هو يوم ٩ أيار/مايو؟

بقلم: الأستاذ ممتاز ما وراء النهري

لا شك أن أكبر حرب في التاريخ الحديث هي الحرب العالمية الثانية. وفي هذه الأيام، تحتفل الأطراف التي حققت النصر في هذه الحرب بيوم ٩ أيار/مايو على نطاق واسع باعتباره يوم النصر. ومن بين تلك الدول قرغيزستان، التي يشكل المسلمون غالبية سكانها، حيث يُعتبر هذا اليوم عيداً رسمياً كذلك.

ولتحديد حقيقة يوم ٩ أيار/مايو، لا بد أولاً من الرجوع قليلاً إلى صفحات التاريخ:

ففي عام ١٩١٩ انتهت الحرب العالمية الأولى بمعاهدة فرساي. وبموجب هذه المعاهدة انسحبت ألمانيا من الأراضي التي احتلتها، كما انقسمت الإمبراطورية النمساوية المجرية إلى قسمين. وكذلك جرى طرح مشروع إنشاء عصبة الأمم بذريعة حفظ الأمن العالمي. وفي معاهدة سيفر تقاسمت إنجلترا وفرنسا معظم أراضي الخلافة العثمانية، إضافة إلى المستعمرات الألمانية.

وقد أنشأت إنجلترا وفرنسا عصبة الأمم للحفاظ على تلك المستعمرات. وأصبحت شعارات هذه المنظمة هي حفظ السلام وقضايا نزع السلاح. غير أن إنجلترا دعمت ألمانيا وشجعتها على التسلح من أجل موازنة فرنسا. وبنوع من التهيئة من جانب إنجلترا وروسيا، استعادت ألمانيا قوتها العظمى من جديد. ومن ثم أشعلت مرة أخرى نار حرب عالمية.

فأولاً، تمسكت ألمانيا بشدة بفكرة النازية، وأرادت الهيمنة على سائر الشعوب. وثانياً، لم تعد تكتفي باستعادة الغنائم التي فقدتها بعد الحرب العالمية الأولى، بل أصبحت تطمح إلى الاستحواذ على ثروات العالم بأسره.

في الحرب العالمية الثانية التي بدأت عام ١٩٣٩، تقاتل المحور الثلاثي (ألمانيا، اليابان، إيطاليا) في مواجهة الحلف المناهض لهتلر (الاتحاد السوفيتي، إنجلترا، فرنسا، ثم لاحقاً أمريكا)، وشاركت إلى جانبهم أكثر من ٦٠ دولة. وقد قُتل في هذه الحرب إجمالاً ٢٥ مليون عسكري و٣٨ مليون مدني. وكان معظم هؤلاء، أي ما يقارب ٢٠ مليوناً، من رعايا الاتحاد السوفيتي. وانتهت الحرب بهزيمة المحور الثلاثي.

ولتقاسم الغنائم وضمان أمنهم المستقبلي، أبرم المنتصرون اتفاقية يالطا في شباط/فبراير ١٩٤٥. وبموجب هذه الاتفاقية قُسمت ألمانيا إلى أربع مناطق احتلال خاضعة لنفوذ أمريكا والاتحاد السوفيتي وإنجلترا وفرنسا. ثم تحولت لاحقاً إلى قسمين: منطقة غربية خاضعة لنفوذ أمريكا، ومنطقة شرقية خاضعة لنفوذ الاتحاد السوفيتي.

وكان من المقرر أن يدخل الاتحاد السوفيتي الحرب ضد اليابان، إلا أن هذا القرار أُلغي بسبب إلقاء أمريكا القنبلة النووية على اليابان وإنهائها الحرب بذلك. وهكذا أصبحت اليابان دولة واقعة تحت نفوذ أمريكا. كما قُسمت كوريا إلى دولتين إحداهما خاضعة لنفوذ الاتحاد السوفيتي والأخرى لنفوذ أمريكا.

وقررت الدول المنتصرة إنشاء منظمة الأمم المتحدة، وقد أنشأتها أمريكا والاتحاد السوفيتي وإنجلترا وفرنسا والصين.

وخلاصة الأمر أن هذه الدول الخمس اقتسمت فيما بينها دول العالم كلها بعد الحرب العالمية الثانية. ولكي لا تظهر دولة سادسة تشاركها في اقتسام مصالح العالم، اتفقت هذه الدول الخمس على إنشاء منظمة الأمم المتحدة بوصفها "فخاً" يُستخدم لإجبار الدول على الخضوع والاستعباد. أما العبارات البراقة التي تُذكر في تعريف المنظمة، مثل "تعزيز السلام العالمي وضمان الأمن"، فهي تُقال فقط لخداع عامة

..... التتمة على الصفحة ٣

"مشاريع الحرية" وتبدل الأساليب الأمريكية تجاه إيران

بقلم: الأستاذ أسعد منصور

يلاحظ على الإدارة الأمريكية أنها عندما تفشل في أسلوب أو تعجز عن تحقيق هدف أو ترى خسائره أكثر من أرباحه فإنها سرعان ما تبدله.

فعندما عجزت عن إسقاط النظام أو إخضاعه وجعله تابعا لها بقيامها بقتل الصف الأول والثاني من القيادات في إيران، وقد واصلت عدوانها ٤٠ يوما، أعلنت وقفه لأسبوعين، ومن ثم إلى مدة غير محددة، واتجهت نحو المفاوضات لعقد اتفاق معها حيث ادّعى ترامب أنه قد غيّر النظام فيها.

وعندما رأى أنه لم يحدث تغيير يذكر في موقف القائمين على النظام هناك، اتجه نحو حصار الموانئ الإيرانية. ولكن ذلك لم يحقق النتائج بأن تستسلم إيران له، والتي أصبحت تهيمن على مضيق هرمز. فباتت مئات السفن العملاقة عالقة في الخليج.

ولم يطلب من أحد المساعدة عندما بدأ العدوان، لأنه مصاب بالغرور بأنه قادر على أن يقلب الأرض عاليها سافلها ويشعل السماء نارا. ولكنه رأى أنه عاجز أمام بلد لا يملك عشر معشار الأسلحة التي يملكها. فأطلق إشارات الاستغاثة لمساعدته للسيطرة على المضيق، فلم يستجب له حلفاؤه الغربيون.

فلجأ إلى أسلوب آخر فأعلن يوم ٢٠٢٦/٥/٤ القيام بعملية باسم "مشروع الحرية" بذريعة مساعدة سفن الدول التي وصفها بالمحايدة العالقة في مضيق هرمز والتي لا علاقة لها بأزمة الشرق الأوسط من أجل عبور المضيق.

وعندما لم ينجح أوقف المشروع، فأعلن فجر يوم ٢٠٢٦/٥/٦ تعليق عمليته فقال (بناء على طلب باكستان ودول أخرى، ونظرا للنجاحات العسكرية الهائلة التي حققناها في العملية التي ننفذها ضد إيران، كذلك لإحراز تقدم كبير نحو التوصل إلى اتفاق كامل ونهائي مع ممثلي إيران، قررنا بشكل متبادل تعليق مشروع الحرية لفترة وجيزة، مع بقاء الحصار قائما بالكامل، وذلك لمعرفة ما إذا كان بالإمكان التوصل إلى اتفاق نهائي مع إيران). وادّعى في مساء اليوم نفسه (أجرينا محادثات جيدة للغاية بشأن إيران على مدار الـ٢٤ ساعة الماضية ومن الوارد جدا أن نتوصل إلى اتفاق. وإن إيران وافقت على التخلي عن امتلاك سلاح نووي).

وعندما لم يتحقق شيء من ادّعاءاته، وإيران لم ترد على مقترحه المكون من ٩ نقاط، وقد وضعت مقترحا من ١٤ بندا، لجأ إلى الدخول في اشتباكات بحرية معها. وقال إنها ليست رجوعا للحرب، لئلا يظهر أنه استأنف القتال، لأنه إذا كان ذلك استئنافا للقتال ولم يحقق شيئا فسيكون قد فشل مرة ثانية، وكذلك يجب أن يطلب من الكونغرس موافقة على الحرب. ويظهر أنه سيستعمل هذا الأسلوب؛ يضرب ويتوقف.

وأعلن وزير خارجيته روبيو يوم ٢٠٢٦/٥/٥ أن (أمريكا أنهت عملياتها الهجومية على إيران، وأصبحت الآن في مرحلة دفاعية، وأن عملية الغضب الملحمي انتهت، كما أبلغ الرئيس ترامب الكونغرس. أنهينا هذه المرحلة منها، وأطلقنا عملية مشروع الحرية). وقال (البحارة في الخليج معزولون، ويتضورون جوعا، وعرضة للخطر، ولقي ما لا يقل عن ١٠ بحارة حتفهم نتيجة لذلك، وهم بحارة مدنيون). ودعا إيران إلى

..... التتمة على الصفحة ٣

الخلافة تنقذ الأمة وتعيد لها عزتها وتقوي شوكتها

الذي ينقذ الأمة ويعيد لها عزتها ويقوي شوكتها ويجعل أعداءها يفكرون ألف مرة قبل أن يعتدوا عليها، هذا هو فقط بأن تعود خلافتها من جديد وتشرق الأرض بخيرها وعدلها، وكما قضت الخلافة على عنجهية القياصرة والأكاسرة فكذلك تقضي على عنجهية أتباعهم كالطاغية ترامب وأمثاله من الكفار المستعمرين.

أما كيان يهود فهو أهون من أن يؤخذ له وزن، فهو كما قال الله تعالى: ﴿لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنْصَرُونَ﴾ وهو غير قادر على الثبات بذاته، فهو ليس أهل قتال إلا بحبل من الناس كما قال القوي العزيز: ﴿ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذِّلَّةُ أَيْنَ مَا ثُقِفُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ﴾ وقد قطعوا حبل الله وبقي لهم حبل الناس من أمريكا وأوروبا وعملائهم من خونة الحكام في بلاد المسلمين الذين لا يحركون ساكناً في وجه عدوان يهود الوحشي.

فالمشكلة هي في الدول القائمة في بلاد المسلمين هذه الأيام، فحكامها موالون للكفار المستعمرين أعداء الإسلام والمسلمين.. وهكذا فإن مصيبة المسلمين هي في حكامهم؛ وموالاتهم للكفار المستعمرين يأتمرون بأمره وينتهون بنهيه بدل أن يكون ولاؤهم لله سبحانه، يقيمون أحكامه ويجاهدون في سبيله، ويقتدون برسوله صلوات الله وسلامه عليه، فيعز الإسلام والمسلمون ويذل الكفر والكافرون ﴿وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ ۞ بِنَصْرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾.

مقتطف من جواب سؤال أصدره أمير حزب التحرير العالم الجليل عطاء بن خليل أبو الرشتة

حزب التحرير/ ولاية لبنان حملة "مسلمون ضد التطبيع"

في إطار ما تقوم به السلطة اللبنانية من مفاوضات مباشرة مؤداها بكل تأكيد السلام والتطبيع مع كيان يهود الغاصب المجرم، وضمن حملة حزب التحرير/ ولاية لبنان لزيارة السياسيين والمفتين والعلماء والوسط السياسي والفعاليات، قامت وفود من لجنة الاتصالات المركزية ولجان الفعاليات في المناطق بزيارات بدأت في مدينة صيدا في جنوب لبنان بزيارة للنائب الدكتور أسامة سعد أمين عام التنظيم الشعبي الناصري، وزيارة لمفتي صيدا وأقضيتها سماحة الشيخ سليم سوسان، ثم بزيارة في العاصمة بيروت لنائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى العلامة الشيخ علي الخطيب.

وقد أكدت هذه الزيارات على موقف حزب التحرير الواضح والقاطع برفض التفاوض والصلح والاعتراف بكيان يهود، وركزت على ضرورة اتخاذ موقف واضح من سير السلطة في هذا الاتجاه، تحت أي مسمى كالسلام ووقف الحرب وتخفيف الخسائر والوعود الاقتصادية. فلا يمكن بحال أن يُقر أحد لمن اغتصب بيت المقدس وأكنافه بالاستمرار في اغتصابه تحت أية ذريعة، هذا عِلاوة على إجرام هذا الكيان واعتداءاته على غزة ولبنان وإيران، بشكل واضح ودون أيٍّ رادع، لا سيما مع وجود الدعم الأمريكي السافر له.

وقد أكدت الوفود أن لبنان كما غيره من البلاد جزءٌ من البلاد الإسلامية، التي الأصل فيها أن تكون تحت وحدة جامعة لكل الأمة في ظل خلافة راشدة على منهاج النبوة، وبغير هذه الوحدة الجامعة سيبقى لبنان وغيره مسرحاً للعبث فيه من الدول الكافرة المستعمرة وعلى رأسها أمريكا وربيبها كيان يهود.

كما أكدت الوفود ضرورة ووجوب المجابهة السياسية لنهج السلطة اللبنانية في التفاوض مع كيان يهود، وذلك من كل الأطياف السياسية التي تؤمن بإجرام كيان يهود ولا تُقر له باحتلال. وأن على الوسط السياسي الرافض لهذا النهج والعلماء والفعاليات العمل على إيجاد رأي عام لتحصين هذا الموقف في وجه الحكام المرتمين في أحضان أمريكا.

كما قام الدكتور محمد جابر، رئيس لجنة الاتصالات المركزية للحزب في ولاية لبنان، بزيارة للأستاذ خلدون الشريف الناشط السياسي والاجتماعي، في دارته في العاصمة بيروت، في ٦ أيار ٢٠٢٦م.

وكانت فرصةً لتجديد التواصل وتبيان موقف الحزب من طريق التفاوض المؤدي إلى الاعتراف بالكيان الغاصب والقاتل، والذي لا يجوز لا شرعاً ولا واقعاً شرعنته للأمة، والتذكير بوجوب رفع الصوت علناً وبوضوح في الإعلام وفي المجالس السياسية المفتوحة والمغلقة، للتحذير من هذا المسار وهذا الأمر، كما جرى البحث في محاولة جر المنطقة ومنها لبنان إلى فتن مذهبية خطيرة لا تخدم إلا العدو الغاصب.

وقد استمع الأستاذ خلدون الشريف بإنصات إلى وجهة نظرنا، معتبراً أنّ هناك على الدوام مساحات مشتركة بين اللبنانيين جميعاً للحفاظ على وحدة موقفهم وتحصينه بالتوافق، وأكد الطرفان ضرورة الوقوف في وجه الفتنة بين أهل البلد بكل أشكالها، وضرورة التواصل المستمر بين العقلاء من كل الأطراف لدرء الفتنة ورفض التطبيع والاستسلام للكيان الغاصب.

وقد أكدنا له أنّ مشروعنا، لوحدة المسلمين، بإقامة الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، هو الوحيد الذي يؤمن وحدة المسلمين، ويمنع العدو من استباحة ديارنا وأهلنا، بل المؤهل لإزالته من الوجود بوصفه محتلاً لأراضي المسلمين.

نظرات سياسية

هل تُغيّر الصين قواعد الصراع؟

بقلم: الأستاذ نبيل عبد الكريم

في عالم لم تعد فيه الحروب تُعلَن دائماً على المنابر الإعلامية، ولا تحسم فقط بصوت الطائرات، يتشكّل صراع من نوع آخر؛ صامت، عابر للحدود، وممتد إلى ما هو أبعد من الجغرافيا، حيث تعاد صياغة موازين القوى وتختبر حدود النفوذ بين القوى الكبرى.

في هذا المشهد المتحول، لا تبدو إيران مجرد دولة تواجه عقوبات أو تهديدات عسكرية، بل لاعباً يحاول إعادة تعريف موقعه عبر بوابة غير تقليدية، مستفيداً من تقاطع المصالح مع الصين، ومن تحوّل التكنولوجيا إلى سلعة متاحة في سوق عالمية مفتوحة. تنظر أمريكا إلى هذا التقارب بعين الريبة، حيث يتجاوز السؤال حدود اتفاق هنا أو صفقة هناك، ليصل إلى جوهر أعمق: **هل نشهد بداية نظام دولي جديد تسحب فيه احتكارات القوة، أم مجرد إعادة توزيعها بأدوات أكثر تعقيداً وغموضاً؟**

منذ عام ٢٠١٦، حين طرحت فكرة الشراكة الاستراتيجية بين طهران وبكين، لم يكن واضحاً إلى أي مدى يمكن أن تصل هذه العلاقة. لكن توقيع اتفاق تعاون طويل الأمد عام ٢٠٢١ وضع الأساس لتحالف يتجاوز الاقتصاد إلى الجغرافيا السياسية. فالصين، عبر مشروع الحزام والطريق، لا تبحث فقط عن طريق تجاري، بل عن نقاط ارتكاز استراتيجية، وإيران - بموقعها الجغرافي وثرواتها - تمثل حجر زاوية في هذا المشروع.

وهذا الاتفاق، لمن لم يسمع به، تم طرح فكرته عام ٢٠١٦ خلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى طهران ولقائه مع المرشد الإيراني علي خامنئي، حيث طُرحت فكرة شراكة استراتيجية طويلة الأمد بين البلدين. وفي عام ٢٠١٩، صرّحت إيران في البداية أن الأمر مجرد فكرة وليس اتفاقاً نهائياً، ثم تطور لاحقاً حتى تم التوقيع الرسمي في ٢٠٢١/٤/٢٧، وسُمّي "اتفاقية التعاون الاستراتيجي"، ومدتها ٢٥ عاماً (الجزيرة نت ٢٠٢١/٤/٢٧). وكانت هذه الاتفاقية إطاراً عاماً وليست معاهدة تفصيلية بكل البنود. وفي عام ٢٠٢٣ لم يتم تجديد التوقيع، ولكن جرى تعزيز التعاون وتوقيع اتفاقيات فرعية متعددة خلال زيارات متبادلة (العربية، ٢٠٢٣/٢/١٤). وهي ليست اتفاقية سرية بالكامل، فقد أعلن عنها رسمياً، وعُرفت مدتها (٢٥ سنة)، وتشمل تعاوناً اقتصادياً وسياسياً وربما أمنياً، إلا أنها غير شفافة بالكامل، إذ لم تنشر كثير من تفاصيلها رسمياً، لذلك توصف أحياناً بأنها غامضة أو شبه سرية. ومما تسرّب منها:

١- النفط مقابل الاستثمار (جوهر الصفقة): تحصل الصين على النفط الإيراني بأسعار مخفضة وثابتة لمدة طويلة قد تصل إلى ٢٥ سنة، مقابل أن تضخ استثمارات في الطاقة والبنية التحتية والموانئ وسكك الحديد، وبناء خزانات نفطية إيرانية في الصين وغيرها.

٢- ربط إيران بمبادرة الحزام والطريق الصينية: تطوير موانئ وسكك حديد تربط آسيا بأوروبا عبر إيران، أي تحوّل إيران من دولة معزولة إلى ممر تجاري عالمي.

٣- التعاون العسكري والأمني: تدريبات عسكرية مشتركة، وتبادل معلومات استخباراتية، وتطوير تقنيات المراقبة.

٤- التكنولوجيا والاتصالات: السماح بدخول شركات صينية مثل هواوي، وتطوير شبكات (G٥)، ومراقبة رقمية. ومن ضمن هذا التعاون حصلت إيران على قمر صناعي ثنائي صيني تجاري عام ٢٠٢٤ بواسطة شركة صينية خاصة، حيث اشترت إيران الوصول إليه أو استخدامه لاحقاً. ويُعرف القمر باسم (01B_TEE)، وهو ليس مملوكاً رسمياً لإيران، بل لشركة صينية خاصة، وقد اشترت إيران خدماته أو بياناته. ويتم التحكم أو جزء من تشغيله عبر محطات أرضية خارج إيران، في الصين حصرياً. ولا تزال تفاصيل عمل هذا القمر غير واضحة تماماً، لكن يقال إنه استخدم في الحرب لمراقبة قواعد عسكرية ودعم عمليات عسكرية، وفق مزاعم غربية (رويترز، ٢٠٢٦/٤/١٥).

وكانت إيران ترى في هذا الاتفاق عدة أمور تمكنها من الموازنة بين علاقاتها مع أمريكا والصين، خاصة بعد تغيّر تعامل أمريكا معها، واغتيال قادتها، والانسحاب من الاتفاق النووي، وغيرها من التطورات. ومن أبرز ما تطمح إليه إيران من هذا الاتفاق: كسر العقوبات الأمريكية، حيث توفر الصين تمويلاً وتجارة وغطاءً سياسياً. وصعود محور إيراني-صيني، وقد يمتد مستقبلاً ليشمل روسيا. وتهديد غير مباشر لممرات الطاقة، حيث تصبح الصين أكثر حضوراً في الخليج، وتكتسب إيران ثقة أكبر في إدارة أزمات مثل مضيق هرمز.

ومع ذلك، كانت إيران تخشى منح الصين امتيازات طويلة جداً في ظل غياب الشفافية، والخوف من الوقوع في فخ الديون. كما أن الصين نفسها كانت حذرة، إذ لم تحوّل هذا الاتفاق إلى واقع كامل، بل كان هناك تباطؤ في التنفيذ، بسبب العقوبات الأمريكية على إيران، ولم تصل الاستثمارات إلى حجم ٤٠٠ مليار دولار كما أشيع.

وهنا لا يمكن القول إن الحرب جاءت نتيجة هذا الاتفاق فقط، لكن مع اندلاعها وتداعياتها، أصبح هذا الاتفاق أحد أهداف الضغط، وربما السعي لدفع إيران إلى تقليصه أو إلغائه بشكل مباشر، مع الإبقاء على أهداف أخرى.

من هنا، يبدو أن أحد الأهداف غير المعلنة لأي تصعيد أو ضغط أمريكي ليس فقط تعديل سلوك إيران، بل تقليص أو حتى انتزاع قدرتها على استخدام هذه الورقة. فالسيطرة على الممرات البحرية، أو تحييد من يهددها، تظل في صلب العقيدة الاستراتيجية لواشنطن منذ عقود، وأي قوة إقليمية تملك القدرة على تعطيل هذا التدفق ينظر إليها كعامل خلل يجب احتواؤه، إن لم يكن تفكيكه.

غير أن المفارقة تكمن في أن السعي لسحب هذه القدرة من إيران قد يدفعها إلى التشبث بها أكثر، أو إلى تطوير أدوات غير تقليدية لتعويضها، سواء عبر وكلاء إقليميين أو من خلال توظيف التكنولوجيا الحديثة، بما في ذلك الفضاء والمراقبة. وهنا يتحول الصراع من مواجهة على الجغرافيا إلى صراع على الأدوات، ومن نزاع على الممرات إلى تنافس على من يملك القدرة على تعطيلها أو حمايتها.

وعليه، فإن حرص أمريكا على استعادة زمام السيطرة في هذه النقطة الحساسة لا يعكس فقط رغبتها في ضبط إيران، بل يكشف عن معركة أعمق: معركة على من يحدد قواعد المرور في العالم، ومن يملك القدرة على إغلاقها عند الحاجة. وفي هذا المستوى، لا تعود الأزمة مجرد خلاف إقليمي، بل جزءاً من صراع أكبر على شكل النظام الدولي ذاته.

ولكن نتائج المفاوضات النهائية هي التي ستؤكد لنا ما إذا كانت أمريكا قد تمكنت من تحويل إيران إلى دولة تابعة بدلاً من دولة تدور في فلكها، أم أن إيران تحاول التفلت من السقوط في حالة التبعية، وتسعى إلى التحول إلى دولة مستقلة مستفيدة من الاتفاق مع الصين. وذلك في حال بقاء الحرس الثوري الإيراني في السلطة؛ أما إذا استطاعت أمريكا تغييره، فقد تكون نجحت في تحويل إيران إلى دولة تابعة لها.

وللمفارقة، فإن كل هذه الممرات البرية والبحرية والجوية تقع في البلاد الإسلامية. ولو شاء الله أن تقوم دولة الخلافة، فإن هذه العوامل الجغرافية والاستراتيجية تمثل أدوات قوة هائلة. غير أن تفعيل هذه الإمكانات يظل مرهوناً بوجود كيان سياسي قادر على توظيفها ضمن رؤية متكاملة، متمثلة بظهور دولة الخلافة، وتعيد توجيه الموارد نحو تحقيق الاستقرار والعدالة.

وعليه، فإن عودة الفاعلية إلى الساحة الدولية تقتضي عملاً سياسياً وفكرياً منظماً، يهدف إلى إعادة بناء القوة على أسس واضحة واستئناف الحياة الإسلامية وتمكين الأمة من استثمار موقعها وثرواتها ضمن مشروع حضاري قادر على التأثير في موازين القوى العالمية ■

أضواء على اتفاقية خارطة الطريق العسكرية ٢٠٢٦ بين المغرب وأمريكا

بقلم: الأستاذ مناجي محمد

وقعت إدارة ترامب اتفاقية دفاعية مع المغرب يوم ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٦ في واشنطن، تحت مسمى خارطة طريق للتعاون العسكري وتمتد إلى غاية عام ٢٠٣٦، وتم ذلك في ختام أشغال الدورة الرابعة عشرة للجنة الاستشارية للدفاع الأمريكي المغربي، وقد اعتبرت اتفاقية خارطة الطريق للتعاون العسكري تمديدا لاتفاقية التعاون العسكري ضد التهديدات المشتركة لسنة ٢٠٢٠ والتي وقعتها إدارة ترامب الأولى عبر وزير خارجيتها مارك أسبر إثر جولته لمنطقة المغرب العربي، وكانت مدتها ١٠ سنوات بين عامي ٢٠٢٠ و٢٠٣٠.

ورغم اعتبار اتفاقية خارطة الطريق للتعاون العسكري ٢٠٢٦ امتدادا لاتفاقية عام ٢٠٢٠، لكنها حقيقةً هي انتقال من تعاون تقليدي إلى تكامل عملياتي فعلي بين الجيش الأمريكي كقائد والجيش المغربي كتابع، عبر تنسيق العمليات العسكرية بشكل مشترك وفي الزمن

الحقيقي مع مشاركة البيانات العسكرية بشكل فوري، كما أن هذا الاتفاق ليس مجرد تمديد تقني بل هو إطار استراتيجي أمريكي جديد في ظرف استراتيجي حرج بالنسبة للهيمنة الأمريكية ويهدف إلى تحويل المغرب كجزء من البنية الأمنية الاستراتيجية الأمريكية في غرب المتوسط، ومن أهدافه كذلك عقد تبعية كاملة لجيش المغرب وربطه مباشرة بالمصالح الاستعمارية والأهداف الاستراتيجية الأمريكية، كما تم التأكيد أن الشراكة العسكرية الأمنية أصبحت مفتوحة زمنياً وممتدة حتى عام ٢٠٣٦ بإرادة سياسية مشتركة (يعني انصياعا تاما للنظام المغربي لمشاريع أمريكا الاستعمارية).

فهذا الاتفاق هو ضمن سلسلة الاتفاقيات العسكرية والأمنية الأمريكية الخاصة بالمغرب، والتي وصلت إلى مستويات غير مسبوقة خلال السنوات الأخيرة، وكان فخ اعتراف ترامب بمغربية الصحراء مفتاح الاختراق الاستراتيجي الأمريكي للمغرب والذي ساعد عليه خنوع النظام المغربي التام.

فالاتفاقية العسكرية السابقة ٢٠٢٠-٢٠٣٠ كان هدف أمريكا الاستراتيجي منها هو اختراق غرب البلاد الإسلامية وأفريقيا، واعتبرها البنتاغون "تجديد التحالف بين البلدين كحجر الزاوية للسلام في أفريقيا"، والسلام الأمريكي يعني الاستعمار وتعبيد الطريق له، وأعقبتها المناورات العسكرية الميدانية في المغرب وعلى رأسها مناورات الأسد الأفريقي التي تعد أكبر وأضخم تدريبات عسكرية لأمريكا في أفريقيا.

فأمريكا جعلت اعترافها بمغربية الصحراء أداة للاختراق المباشر للمغرب وعبره لغرب البلاد الإسلامية بالساحل ثم أفريقيا، مع خنوع تام للنظام المغربي، فقد انخرط في كل مشاريع أمريكا الاستعمارية، والأخطر هو سعي أمريكا الحثيث لزرع قيادتها العسكرية الاستعمارية لأفريقيا (أفريكوم) في قلب المغرب، فلقد أورد موقع هسبريس أن النظام المغربي "رشح عدة مدن لاستضافتها مثل العيون والداخلة وبوجدور وأكادير، غير أن الأمريكيين أبدوا ميلاً لاختيار القنيطرة أو القصر الكبير"، تحت ذريعة الأسباب التاريخية والتقنية واللوجستية، والحقيقة هي في رغبة قوات أمريكا التمركز في قلب المغرب على أميال من الرباط لغاية خبيثة لدى أمريكا.

أما اتفاقية خارطة الطريق للتعاون العسكري هذه التي وقعها وزير حرب أمريكا بيت هيغسيث في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٢٦ وتمتد حتى سنة ٢٠٣٦، علما أن آجال تمديدها مفتوحة، فلقد تمت توسعة أبعادها الاستعمارية وأهدافها الاستراتيجية لتشمل الضفة الشمالية للمغرب على البحر الأبيض المتوسط وتحديدا مضيق جبل طارق.

وهذا الاهتمام الطارئ بالضفة الشمالية هو نتيجة الظروف الراهنة التي لها علاقة بحرب أمريكا على إيران ومأزق إدارة ترامب الاستراتيجي والجيوستراتيجي، والذي استفحل وتفاقم مع إضافة المأزق العملياتي اللوجستي الذي ظهر وطرأ جراء الخلاف بين إسبانيا وإدارة ترامب (سبب الخلاف نظرة إسبانيا لسياسات ترامب المتعلقة بالصحراء المغربية وأمريكا اللاتينية كتهديد لجيوبها الاستعمارية المكونة من أرخبيل الجزر على شواطئ الصحراء المغربية ثم مصالحها في دول أمريكا اللاتينية وعلى رأسها كولومبيا)، وهو ما دفع الحكومة الإسبانية بقيادة بيدرو سانشيز إلى الإصرار على رفضها استخدام قاعدة روتا في عمليات الدعم اللوجستي للجيش الأمريكي في حرب أمريكا ضد إيران، فوجدت إدارة ترامب نفسها أمام مأزق عملياتي لوجستي (نقص في الموارد والمعدات والذخيرة ومواقع الإمداد والتزود) عَمَّق معضلتها الاستراتيجية، وأثير معها الجدل حول جدوى وجود قواعدها في إسبانيا.

هذا الظرف الحرج لأمريكا سرع بخطوات تمديد الاتفاق العسكري والأمني مع النظام المغربي وتوسعة أبعاده وأهدافه الاستراتيجية لتشمل الضفة الشمالية للبحر الأبيض المتوسط، فأمريكا تنظر للمغرب كحل بديل لمعضلتها اللوجستية التي استجدت مع مأزق ترامب جراء حربه على إيران، وفي هذا الظرف الحرج الذي تعيشه أمريكا فُتِح النقاش حول قاعدة القصر الصغير البحرية شمال المغرب، والتي تعد أهم القواعد البحرية للجيش المغربي، وهي من بين خمس قواعد للقوات البحرية، ويتم النقاش حول ترشيحها لتعويض قاعدة روتا للقوات الأمريكية، عبر تحويل عساكر أمريكا وقطعهم البحرية وطائراتهم ومروحياتهم وراداراتهم العسكرية إلى الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط، شمال المغرب.

علما أن قاعدة القصر الصغير التي افتتحت سنة ٢٠١٠ هي من أهم القواعد البحرية للجيش المغربي، فعطفا على موقعها الاستراتيجي على مضيق جبل طارق فهي مصممة بمعايير متطورة حيث تم حفرها في الصخر ومحاطة بتضاريس تؤمنها وتوفر لها حماية طبيعية عالية ضد الأخطار، كما تقع عند أضيق نقطة في المضيق ما يمنحها قدرة فائقة على المراقبة والسيطرة والتحكم في الملاحة بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي.

وتمكين أمريكا منها هو حقيقة تمكين لها من مضيق جبل طارق وتحكمها في الضفة الغربية للبحر الأبيض المتوسط وبلاد المغرب على السواء، ومع مأزق أمريكا الاستراتيجي والجيوستراتيجي الخانق جراء إغلاق مضيق هرمز فقد تعاظمت أطماعها الاستعمارية في الاستيلاء والسيطرة على مضيق جبل طارق، والنظام المغربي الخاضع لكل شروطها الاستعمارية وبذريعة اعتراف ترامب المشؤوم بمغربية الصحراء كفيل بتحقيق كل ذلك له، فقد انخرط هذا النظام الخانع كلية في حرب أمريكا ضد الإسلام، وانضم لاتفاقيات أبراهام الخائنة مع الكيان الغاصب، وانضم لـ"مجلس السلام" بل كان من أول الممولين له، ودعم الكيان الغاصب في إبادته لأهل غزة واستباح أرض المغرب لمناورات عساكر أمريكا المجرمة، ويجري حاليا نقاش حول مقر القيادة العسكرية الاستعمارية الأمريكية (أفريكوم) في قلب بلاد المغرب، وليس غريبا على هذا النظام العميل أن يسلم قاعدة القصر الصغير ومفتاح مضيق جبل طارق لأمريكا مقابل بقائه.

فاتفاقية خارطة الطريق للتعاون العسكري ٢٠٢٦ لها بعدها الاستعماري وهدفها الاستراتيجي الخاص بها، فبعد أن استجاب النظام لمشاريع أمريكا الاستعمارية في الصحراء وجنوب الصحراء بالساحل وأفريقيا عبر الاتفاقيات السابقة، ها هي أطماع أمريكا تتسع لتشمل الضفة الشمالية للمغرب والبحر الأبيض المتوسط ومضيق جبل طارق، ونظام العمالة هو مفتاح ذلك والاتفاقية هذه هي الإطار الناظم لهذا الخزي.

هي قضايانا الحارقة معشر المسلمين بيد ألد أعدائنا بعد أن حولها رويبضاتنا لمشاريع لخدمة الاستعمار ومحاربة إسلامنا واستعمار بلادنا وتمكين أمريكا المجرمة منها ■

انسحاب الإمارات من منظمة أوبك أسبابه وأبعاده

بقلم: الدكتور محمد جيلاني

أعلنت الإمارات انسحابها الرسمي من منظمة أوبك وتحالف أوبك بلس بتاريخ ٢٠٢٦/٥/١. هذا القرار، الذي قد يبدو للوهلة الأولى مجرد خطوة اقتصادية فنية لزيادة الإنتاج من ٣,٤ مليون إلى ٥ ملايين برميل يومياً، هو في الحقيقة مؤشر لتغيرات مهمة قد تحدث على النظام المالي العالمي الحالي، والذي يعكس صراعات دولية مختلفة. ومع ذلك، فإن الإمارات تأمل أن تزيد من إنتاجها للنفط كي تتمكن من تمويل مشاريع ضخمة تعمل على تنفيذها، خاصة خط التجارة الدولي IMEC، والذي يصل بين موانئ الهند الغربية وموانئ جبل علي وخليفة في الإمارات، ومن بعدها خطوط السكك الحديدية التي تربط الإمارات بميناء حيفا المحتلة مروراً بالسعودية والأردن. فوجدت الإمارات في حاجتها إلى رفع سقف إنتاجها من البترول ذريعة للانسحاب من منظمة أوبك وأوبك+.

صحيح أن هذا الانسحاب يضعف أوبك، ولو من الناحية الشكلية والسياسية، إلا أن دول أوبك وأوبك+ ليست عاجزة عن تعويض إنتاج الإمارات وتوزيع حصصها على باقي الدول. أما الإمارات، فمن أجل تسويق نفطها بعيداً عن أوبك، فإنها ستضطر إلى البيع بأسعار تقل عن أسعار أوبك، إضافة إلى أنها ستعتمد بشكل أكبر على الشركات العالمية العاملة فيها، مثل شركتي النفط البريطانية BP وShell، والفرنسية Total.

تم تأسيس منظمة الدول المصدرة للنفط أوبك عام ١٩٦٠ على يد خمس دول هي: السعودية، والعراق، والكويت، وإيران، وفنزويلا. واللافت أنها جميعها، باستثناء فنزويلا، كانت تخضع لنفوذ بريطانيا، ما يرجح أن منظمة أوبك منذ نشأتها كانت تخدم مصالحها. وقد انضمت الإمارات إلى أوبك عام ١٩٦٧، ولم تكن قد (استقلت) بعد؛ فكانت تُعرف بإمارة أبو ظبي. إلا أن نفوذ بريطانيا السياسي قد انحسر عن أوبك بعد أن تمكنت أمريكا من استبداله في السعودية والعراق، ومن ثم بالسيطرة العسكرية على الكويت عام ١٩٩١، ومن التخلص من النفوذ الإنجليزي في إيران منذ عام ١٩٧٩. بمعنى أن الدول المؤسسة جميعها، بما فيها فنزويلا، أصبحت خاضعة لأمريكا بشكل أو بآخر.

لقد أدركت أمريكا أهمية منظمة أوبك بشكل كبير بعد أن قررت التخلي عن نظام الذهب المالي، والتخلص من اتفاقية بريتون وودز الخاصة باعتماد الذهب أساساً لإصدار الدولار بمعدل ٣٥ دولاراً لكل أونصة ذهب. وقد وجدت ضالتها في البترول، الذي يعتبر عصب الحياة الاقتصادية عالمياً. ورغم أن أوبك لم تكن تحت سيطرة أمريكا، وأن ملك السعودية فيصل لم يكن عميلاً لها، فقد استطاعت التأثير على مؤسسة أوبك وزعيمتها السعودية عبر إغرائها بإمكانية رفع أسعار النفط بما يزيد على خمسة أضعاف، من ٢,٢٥ دولار إلى ١٢ دولاراً ما بين ١٩٧٢ و١٩٧٤، والتي تمت من خلال حرب تشرين عام ١٩٧٣ التي شنتها مصر وسوريا ضد كيان يهود. وهكذا استغلت أمريكا أوبك بشكل فعال جداً، أدى إلى نشوء نظام البترودولار، الذي يقضي بإصدار الدولارات بما يتناسب مع حجم تجارة النفط التي تتم باستخدام الدولار حصرياً.

وبقي هذا النظام مستقراً بشكل كبير إلى أن انضمت تسع دول جديدة إلى منظمة أوبك، بما عُرف منذ عام ٢٠١٦ بمنظمة أوبك+. ومنذ ذلك الوقت بدأ التكهن بإمكانية الاتجار بالنفط خارج نطاق الدولار، إلى أن وصلت نسبة ما يتم تداوله من النفط خارج نظام البترودولار إلى ٢٠٪ من حجم التداول العالمي. وبما أن الإمارات الآن أصبحت في حل من الالتزام ببيع النفط بالدولار، فإن حجم مبيعات البترول خارج منظومة البترودولار مرشح للزيادة.

صحيح أن الدول النفطية، سواء في أوبك أو أوبك+، تملك الحقول، إلا أن السيطرة الحقيقية على سعر النفط لا تزال قابعة في عواصم الاستعمار الحديث والقديم: أمريكا وبريطانيا، وبدرجة أقل فرنسا، عبر ما يُعرف بشركات النفط الست العظمى: إكسون موبيل، شيفرون، كونوكو فيليبس الأمريكية، وشل، وشركة بي بي البريطانية، وشركة توتال الفرنسية.

هذه الشركات ليست مجرد كيانات اقتصادية، بل هي أذرع سياسية تعمل وفق استراتيجية السيطرة من الخارج. فبينما تمتلك الدول الاحتياطيات المادية، تسيطر الشركات الست على تكنولوجيا الاستخراج العميق، وشبكات التكرير العالمية، والأهم من ذلك أنها تملك تجارة النفط الورقي عبر بورصات نيويورك ولندن، حيث يتم تداول براميل ورقية/وهمية تعادل ثلاثين ضعف النفط الحقيقي، وهنا يتم تحديد السعر وفقاً لمصالح الصناديق الاستثمارية الكبرى في وول ستريت وحي المال في لندن، ما يجعل الدول النفطية رهينة لتقلبات بورصات لا تملك فيها حق التصويت.

إن النظر إلى النفط كأداة استعمارية ليس مجرد استحضار للتاريخ، بل هو واقع معاش في عام ٢٠٢٦. فالسيطرة على منابع الطاقة والممرات المائية لنقل النفط عبر القارات تعني السيطرة على نبض الصناعة العالمية، والتحكم في مراكز القوى التي تحتاج إلى هذا العصب ولا تملك شيئاً منه، كأوروبا والصين. وأمريكا اليوم تستخدم النفط كأداة للعقوبات بشكل مباشر، كما هو حاصل مع إيران والخليج، أو غير مباشر، كما هو الحال مع أوروبا والصين. أما روسيا وبريطانيا، فهما في منأى من هذه العقوبات بشكل مباشر، نظراً لامتلاكهما حقول نفط، أو شركات نفط عملاقة، مثل شركة شل وشركة بي بي، التي استحوذت على شركة أموكو الأمريكية.

أما من حيث خسارة أمريكا لما قيمته ٢٠٪ من مقدرتها على إنتاج الدولارات بسبب بيع النفط خارج منظومة الدولار، فقد عمدت أمريكا منذ سنوات إلى إنشاء نظام جديد لإنتاج الدولار لتعويض خسارتها المالية، أو في نهاية المطاف لاستبدال نظام البترودولار كلياً، خاصة إذا كانت المحافظة عليه تقتضي صراعات جيوسياسية مستمرة. فقد عمدت منذ أكثر من ١٥ سنة إلى البدء بالتعامل بنظام تبادل العملات، والذي أطلق عليه البنك الفيدرالي الأمريكي اسم خطوط التبادل. وتسعى أمريكا إلى تطويره في نهاية المطاف ليحل محل نظامي البنك وصندوق النقد الدوليين، لتتخلص نهائياً من مخلفات النظام المالي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية من خلال اتفاقية بريتون وودز. وللمفارقة، فإن أمريكا كانت قد تخلصت من البند الخاص بقاعدة الذهب في خضم حرب ضروس في الشرق الأوسط، وها هي تسعى إلى تغيير أو إنهاء ما تبقى من بريتون وودز عبر حرب أكثر ضراوة في الشرق الأوسط، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من فقر الشعوب والارتكاس أكثر فأكثر في حمأة الضنك والفقر.

وتتجلى بشاعة هذا النفوذ الاستعماري عند النظر إلى الدول التي تملك الذهب الأسود ولكنها تعيش في ظلام الفقر. فنيجيريا، وهي أكبر منتج للنفط في أفريقيا، تمثل المثال الأكثر إيلاماً؛ فبينما تحقق الشركات الكبرى، مثل شل وتوتال، أرباحاً بمليارات الدولارات من حقول الدلتا، تعاني البلاد من نسب فقر تتجاوز ٤٠٪، وتدهور بيئي كارثي، وفقدان للأمن الغذائي! كذلك الحال في إندونيسيا، التي كانت يوماً عضواً فاعلاً في أوبك قبل أن تعلق عضويتها، فبسبب غياب التكنولوجيا المحلية والاعتماد المفرط على الشركات الأجنبية في الحفر والتنقيب، تحولت إندونيسيا من دولة مصدرة إلى دولة مستوردة للنفط لتلبية احتياجات سكانها الهائلة، ما وضع ميزانيتها تحت رحمة أسعار البورصات العالمية التي تسيطر عليها مراكز التداول في تكساس ولندن!

لقد كشفت تقارير منظمة أوكسفام في نيسان/أبريل ٢٠٢٦ أن الشركات الست الكبرى تحقق أرباحاً تقارب ٣,٠٠٠ دولار في الثانية الواحدة، ما يعكس حجم النهب المنظم للثروات؛ ففي الوقت الذي تعاني فيه دول الجنوب من ديون خانقة وتبعات التغير المناخي، تستخدم هذه الأرباح لتعزيز القوة المالية للمساهمين في الغرب، ولشراء الولاءات السياسية، وشن الحروب على الشعوب.

إن التحرر الحقيقي للدول النفطية لا يبدأ بالخروج من المنظمات فحسب كما فعلت الإمارات ومن قبلها قطر، بل بامتلاك ناصية التكنولوجيا، وتأسيس مراكز تسعير مستقلة قادرة على كسر احتكار البورصات الغربية. وقبل ذلك وبعده، لا بد من التحرر من التبعية السياسية لأمريكا وبريطانيا في جميع شؤون الحياة. وبدون ذلك، سيبقى برميل النفط سلسلة تربط مقدرات الشعوب في نيجيريا وإندونيسيا وغيرها من الدول النفطية بعواصم القرار الغربية وحجر الرحى الاستعماري، تحت مسمى التجارة الحرة والمصالح المشتركة!■

تتمة: "مشاريع الحرية" وتبدل الأساليب الأمريكية تجاه إيران

طاولة المفاوضات وقبول الشروط الأمريكية وأشار إلى أن المبعوثين الأمريكيين ويتكوف وكوشنر يواصلان التوصل إلى حل دبلوماسي، وذكر أن (الحل يجب أن يتعامل مع أي مواد نووية ما زالت إيران تحتفظ بها ومدفونة في مكان عميق ما).

وقد أبلغ ترامب رئاستي مجلسي النواب والشيوخ في الكونغرس الأمريكي يوم ٢٠٢٦/٥/١ أن الأعمال الهجومية في إيران قد انتهت، بعد ضغوط مارسها الكونغرس لدفعه إلى طلب تفويض للمضي قدما في الحرب التي دخلت شهرها الثالث. وأكد امتثاله لقانون ينص على ضرورة حصول الرئيس على تفويض من السلطة التشريعية في حال نشر قوات لأكثر من ٦٠ يوما.

وعندما لم ترد إيران عليه، ولم تقبل باستئناف المفاوضات لعقد اتفاق حتى الآن، عاد يهدد ويعلن يوم ٢٠٢٦/٥/٩ بمشروع أسماه "الحرية بلس" ولم يفسره، ولكن مسؤولين أمريكيين قالوا (إنه يتضمن زيادة الانتشار العسكري الأمريكي في الخليج، وتشديد الحصار البحري على الموانئ الإيرانية، وتعزيز عمليات الرد في مضيق هرمز). وقيل إن "مشروع الحرية" في نسخته السابقة اقتصر على إرسال عدد محدود من السفن الحربية لمرافقة ناقلات النفط التجارية، وقد نشر نحو ١٥ ألف جندي و١٠٠ طائرة. ولم ينجح إلا جزئيا في إنقاذ بعض السفن، لأنه اصطدم بالتهديدات الإيرانية.

ونقل موقع أكسيوس الأمريكي يوم ٢٠٢٦/٥/٦ عن مصدر باكستاني قوله (إن أمريكا وإيران تقتربان من الاتفاق على مذكرة من صفحة واحدة لإنهاء الحرب. ويشمل الاتفاق التزام إيران بتعليق تخصيب اليورانيوم، وموافقة أمريكا على رفع عقوباتها، والإفراج عن مليارات الدولارات من الأموال الإيرانية المجمدة، ورفع كلا الجانبين للقيود المفروضة على العبور عبر مضيق هرمز).

وهذا يعني أن ترامب مضطر إلى عقد اتفاق مع إيران لأن عودته إلى استئناف القتال يتطلب موافقة الكونغرس وهذا غير مضمون، ولأن استئناف القتال غير مضمون النتائج أيضا، وقد جربه وفشل فيه. وكذلك مشروعه في إنقاذ السفن العالقة في الخليج يتطلب وقتا طويلا لإنجاحه وهو محفوف بالمخاطر. وما يلاحظ على ترامب أنه يريد أن يحقق صفقات رابحة سريعا، فيقيس العمل السياسي على عمله التجاري، وهذا سر مقتله.

إن تبدل الأساليب شيء جيد، إلا أن تبديلها في فترات وجيزة ليس أمرا محمودا، بل يدل على تخبط، وأن دراسة الواقع وما تؤول له الأمور تجري بدون تعمق واستنارة. فهو كالذي يتخبط بدون تخطيط، فيقول لنجرب هذا الأسلوب، فإن لم ينفع، نجرب غيره وهكذا. ومن شأن ذلك أن يفقد الثقة في واضعي الأساليب. لأن الأسلوب يوضع لتنفيذ الهدف بعد دراسة معمقة وليس ارتجاليا. وهذا يدل على أن أمريكا ليست بالقدر الذي يتخوف منه، وإن إلحاق الهزيمة بها ممكن، وذلك سيكون بإذن الله عند قيام الخلافة الراشدة على منهاج النبوة، وعندما تكون هناك قيادة سياسية مخلصة واعية ذات إرادة فولاذية، كقيادة حزب التحرير.

بينما يقوم حكام باكستان الذين لا يشعرون بقدر قيمة بلدهم وإمكانياته غير المحتاج لأمريكا، بعملية لإنقاذه من مأزقه، حيث يقومون بدور الوسيط وساعي البريد، وهم يتلهفون لخدمة سيدهم ترامب حتى ينقذوه من مأزقه وينفذوا مشاريعه في المنطقة، وذلك بدل أن ينحازوا ضده، ويعلنوا استقلالهم عن أمريكا، والعمل على وحدة المسلمين وبلادهم، وتسليم الحكم لحزب التحرير ليري أمريكا ما أراه الخليفة عمر في فارس والروم ■

تتمة كلمة العدد: ما هو يوم ٩ أيار/مايو؟

الناس الذين لا يدركون حقيقتها.

وفي عام ١٩٤٧ عُقد مؤتمر باريس، الذي أسفر عن فقدان إيطاليا لمستعمراتها، لتقع تحت نفوذ أمريكا والاتحاد السوفيتي وإنجلترا. كما فُرض على كل من المجر ورومانيا وفنلندا دفع تعويضات.

وإذا استخلصنا النتيجة من كل ذلك، فيتبين أن الحرب العالمية الثانية لم تكن سوى حرب بين الدول الكبرى على الهيمنة والثروات. فلماذا ينبغي لنا أن نعتبر نتيجة صراع الدول الكبرى "نصراً عظيماً"؟! وما الفرق بالنسبة للدول المستعمَرة بين أن ينتصر هذا الطرف أو ذاك؟ فعلى سبيل المثال، ما أهمية انتصار أمريكا أو روسيا بالنسبة لنا اليوم في صراعهما على النفوذ في آسيا الوسطى؟ وإذا كانت الدول الكبرى هي التي ترسم لنا "الأوطان" كما تشاء، أفليس من السذاجة أن نعتبرها أوطاناً لنا؟

فبالأمس فقط كان الاتحاد السوفيتي وطننا. فأين هو اليوم، وماذا بقي لنا منه إرثاً؟ ولماذا لسنا أعضاء دائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؟ ولماذا لا تُعد كازاخستان دولة نووية، مع أن التجارب النووية كانت تُجرى فيها أيام الاتحاد السوفيتي؟ ففي الحقيقة، ما تزال أسلحة نووية موجودة هناك، لكنها تتبع لروسيا. وغداً، إذا قامت أمريكا في صراعها مع روسيا بإنشاء دولة تركستان للشعوب التركية، فهل سنقف حينها أيضاً ننشد لها باعتبارها "وطننا"؟!

في الحقيقة، منذ بزوغ فجر التاريخ إلى قيام الساعة، لا تقوم الصراعات بين الدول إلا على سببين اثنين: أولهما: حب الهيمنة والسيادة. وثانيهما: السعي وراء المصالح المادية.

أما الأول، فينقسم إلى قسمين: حب سيادة الفكرة المبدئية ونشرها، وكذلك حب سيادة القوم والتعصب والاستعلاء بهم. فعلى سبيل المثال، كان لدى الدولة الإسلامية حب سيادة الإسلام ونشره لما يقارب ١٣٠٠ سنة، بينما كان لدى الدولة الشيوعية حب سيادة فكرتها مدة تقارب ٣٠ سنة.

أما النازية الألمانية والفاشية الإيطالية، اللتان كانتا سبباً في الحرب العالمية الثانية، فقد كان الدافع فيهما هو حب سيادة القومية والسعي وراء المصالح المادية.

ومن خلال ذلك ينبغي للمسلمين أن يعتبروا من التاريخ. فإذا لم يجاهدوا بأموالهم وأنفسهم من أجل إسلامهم، فسيظلون ضحايا للحروب العالمية التي تدور بين الدول الكافرة، أو للنزاعات المحلية التي تشعلها تلك الدول. وفي الوقت نفسه، لا يجوز لنا أن نتحول - ونحن نعلم - إلى ضحايا لصراعات دول الكفر. فنحن مسؤولون عن ذلك أمام الله تعالى ■

إلى متى تبقى كرامتنا مهانة وسيادتنا مسلوبة؟!

أورد موقع الجزيرة نت خبرا مفاده أن وزير خارجية ألمانيا يوهان فاديفول أعرب أثناء مؤتمر صحفي مشترك، مع نظيره في كيان يهود جدعون ساعر الذي أدى زيارة رسمية إلى ألمانيا، أعرب عن تأييده لإبقاء كيان يهود قواته في بعض مناطق جنوب لبنان بدعوى حماية الشمال من هجمات حزب إيران اللبناني.

الراية: **حين يصرح وزير خارجية ألمانيا بأن وجود جيش يهود في جنوب لبنان ضروري، فهذا ليس مجرد رأي سياسي، بل تعبير صارخ عن حجم الاستهانة بالأمة الإسلامية. وكذلك حين يتدخل ترامب وغيره من قادة الغرب الكافر المستعمر في شؤون الأمة، ويملون التوجهات والسياسات، فإن الأمر يتجاوز الدبلوماسية إلى فرض الوصاية.**

هذه التدخلات ما كانت لتحدث لو كان في الأمة قائد حقيقي يجمع بين القوة والتقوى، بين الحكمة والعزيمة. قائد يدرك أن مسؤوليته ليست فقط حماية كرسيه، بل حماية الإسلام وكرامة الأمة وسيادتها. لقد غاب هذا القائد، فضعفت الأمة، وتفرقت كلمتها، وأصبحت عرضة لكل طامع.

فالأمة التي تملك قائداً قوياً تقياً، وتتمسك بدينها، لا يمكن أن تهان أو تستباح. أما إذا استمرت حالة الضعف والتفرق، فستظل التدخلات الخارجية واقعاً مريراً يتكرر، وتظل السيادة منقوصة.

ما يحدث اليوم من أحداث عظيمة هي بشارات قدومِ مارد الإسلام

إن الأحداث تشير إلى بزوغ فجر جديد لمبدأ قادر على قلب الطاولة على النظام الدولي المتهالك. وإن ما يحدث اليوم من أحداث عظيمة هي بشارات قدومِ مارد الإسلام، قريبا بإذن الله.

فالأمة تتجهز، والحزب القادر على القيام بأعباء صحوة هذا المارد موجود، وهذا سوف يسهل على الأمة الاستفادة من مرحلة التعددية الفوضوية. حيث إنها من أول لحظة لظهورها، ستعلن دولة الخلافة عدم شرعية القانون الدولي، ولن تعترف بأي مؤسسة من مؤسساته، ولا بأي قرار من قراراته. وسوف تعلن عن نظام عالمي جديد يعتمد على الأعراف الدولية فقط، ومساحة هذه الدولة ضمن مفهوم الأمة الواحدة، سوف يجعلها تنتقل من مرحلة الارتكاز إلى مركز عالمي يؤثر في الموقف الدولي من أول لحظة. وما دام لدينا كل ما يلزم من تشريعات مستمدة من الكتاب والسنة، وكيفية التعامل ضمن العلاقات الدولية، ورجال دولة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، ولدى الأمة شباب يمتلكون آلية تفكير فريدة، تعمل على تطور الدولة على الصعيدين الداخلي والخارجي، وحل كل المشكلات التي تواجهها بسرعة، وفق المنظور الإسلامي فقط، فتُعاد الحياة الإسلامية إلى ربوع الأمة، وتُرعى شؤون العباد بما أمر رب العباد، وتطرح الأرض خيراتها، وتنزل السماء خيراتها، مصداقاً لقول الله تعالى: ﴿وَأَن لَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُم مَّاءً غَدَقًا﴾.

سيناء بين السيادة الشكلية والارتهان الاستراتيجي

بقلم: الأستاذ سعيد فضل*

تمر ذكرى تحرير سيناء الرابعة والأربعون ومصر تقف عند مفترق طرق تاريخي، ليس فقط بسبب الأزمات الاقتصادية الخانقة، بل لوقوعها في قلب إعصار جيوسياسي يعيد صياغة المنطقة بالدم والنار. إن الخطاب الأخير الذي ألقاه السيسي يمثل ذروة التناقض بين لغة السيادة وواقع التبعية، وهو ما يستوجب قراءة تحليلية تعيد ربط الحاضر بالماضي لتكشف زيف المسار الذي سارت فيه الدولة منذ توقيع اتفاقيات السلام مع كيان يهود الغاصب.

لقد تطور الخطاب الرئاسي المصري عبر أربعة عقود من لغة النصر الدبلوماسي إلى لغة القلق الوجودي. ففي عهد مبارك، كان الخطاب احتفالياً يركز على استعادة طابا والسيادة القانونية، وكأن استرداد الرمل هو غاية المراد، بينما كانت سيناء تتحول عملياً إلى منطقة عازلة منزوعة السلاح في أجزاء واسعة منها، ما جعلها رهينة لترتيبات أمنية تخدم أمن الاحتلال أكثر مما تخدم السيادة المصرية! ومع انتقال السلطة، بقي جوهر الخطاب ثابتاً: التمسك بـ"السلام" كخيار استراتيجي وحيد، وهو ما أدى تدريجياً إلى تآكل أوراق القوة المصرية وتحول الدولة من قائد للمنطقة إلى وسيط يبحث عن التهدئة بأي ثمن!

وعندما نصل إلى الخطاب الأخير، نجد فقرة مفصلية تستوقف كل ذي بصيرة، حيث أشار السيسي إلى أن منطقة الشرق الأوسط تمر بظروف دقيقة ومصيرية، وتشهد مساعي مدبرة لإعادة رسم خريطتها تحت دعاوى أيديولوجية متطرفة. هذا الاعتراف بوجود مخطط لإعادة رسم الخريطة هو إقرار صريح بفشل منظومة الأمن القومي التي قامت على فرضية أن السلام سيحمي الحدود. والمفارقة المذهلة هنا هي أن الخطاب، رغم تشخيصه لعمليات الاحتلال والتدمير وسفك الدماء، لم يجرؤ على ذكر اسم (إسرائيل) صراحة، واكتفى بالإشارة إليها عبر أوصاف مبهمة! هذا العجز اللفظي ليس مجرد حذر دبلوماسي، بل هو اعتراف بحدود القوة ومؤشر على أن السيادة التي يتم الاحتفال بها هي سيادة منقوصة الإرادة، لا تستطيع حتى تسمية عدوها الوجودي الذي يهدد حدودها الشرقية علانية!

إن النتائج التي نخلص إليها من تتبع هذا المسار تؤكد أن عودة سيناء جغرافياً لم تكن سوى ذر للرماد في عيون أهل مصر لإخفاء حقيقة الاستسلام السياسي والاقتصادي. لقد تمت مقايضة الأرض بالإرادة، وأصبحت مصر، التي كانت تتباهى بامتلاكها مشروعاً إقليمياً وبالقومية العربية، رهينة للمعونات والديون والاتفاقيات المكبلة، فالسيادة الحقيقية ليست مجرد رفع علم على رقعة أرض، بل هي امتلاك قرار الحرب والسلم، وتطوير القوة الرادعة التي تمنع الآخرين من التفكير في إعادة رسم خرائط جغرافيا البلاد الإسلامية. وما يحدث اليوم في غزة، والتهديد المباشر للأمن القومي المصري على محور فيلادلفيا، هو النتيجة الطبيعية لسياسة التبعية والمهادنة التي انتهجتها الدولة لعقود، ظناً منها أن الالتزام بالمعاهدات سيجلب الاستقرار، بينما كان كيان يهود يستخدم هذا الوقت لتمكين مشروعه الاستيطاني وتفكيك الدول المحيطة به واحدة تلو الأخرى.

وهنا يبرز السؤال الجوهري: ما هو المخرج من هذا النفق المظلم؟ إن الحل الجذري لا يكمن في تحسين شروط التبعية أو تغيير نبرة الخطاب، بل في تغيير الأساس الذي تقوم عليه الدولة والمنطقة برمتها. إن الأزمة ليست في نقص الموارد أو غياب الجغرافيا، بل في غياب المشروع الحضاري الذي يستمد قوته من عقيدة الأمة وهويتها الإسلامية. والحل يبدأ بالاعتراف بأن المسار الخياني الذي بدأ بكامب ديفيد قد أدى إلى طريق مسدود، وأن الدواء الوحيد هو التغيير الجذري لخط السير.

ويتمثل هذا الحل في إلغاء كافة المعاهدات التي تكبل سيادة الأمة، والتحلل من التبعية للنظام الدولي الذي تقوده أمريكا الاستعمارية، وتوحيد طاقات الأمة في ظل الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي تمتلك العمق الاستراتيجي والبشري والموارد التي تجعل منها نداً للقوى الكبرى بل وتتفوق عليها. ففي هذا الإطار فقط، تتحول سيناء من رهينة إلى منصة انطلاق، وتصبح القوة النووية والتكنولوجية مطلباً سيادياً لا يجرؤ أحد على منعه، لأن الدولة حينها ستستمد شرعيتها وقوتها من سلطان الأمة وليس من النظام الدولي.

إن حماية سيناء وغزة ومنع إعادة رسم الخرائط، لن يتحقق بالحلول السياسية والمفاوضات التي أثبتت فشلها على مدار ٤٤ عاماً، بل بامتلاك القوة الحقيقية التي لا ترهن قرارها للخارج. كما أن الخطاب الذي يدعو للتعاون والبناء مع محتل يدمر البلاد ويسفك الدماء هو خطاب من يحاول السباحة ضد تيار الأمة الجارف، لعل الغرب يعصمه منه!

إنَّ تحرير الأرض دون تحرير الإرادة هو سجن أوسع بأسوار غير مرئية، وما سيناء اليوم إلا شاهد على عجز الدولة الوطنية المقيدة باتفاقيات الذل عن حماية أمنها أو نصرة أمتها. وإن الاستمرار في هذا المسار ليس فشلاً سياسياً فحسب، بل هو مقامرة بمصير أمة بأكملها أمام عدو لا يرقب فيها إلاً ولا ذمة.

لذا، فإنَّ العبء اليوم لا يقع على كاهل الخطباء والسياسيين المكبلين، بل يقع على عاتق المخلصين في جيش الكنانة؛ فيا أحفاد صلاح الدين والظاهر بيبرس، إنَّ دواء هذا المسار الفاشل بين أيديكم، وإنَّ تغيير خط السير يبدأ بقراركم الشجاع. إننا ندعوكم دعوةً مخلصة، لا لطلب سلطة زائلة، بل لإعطاء النصرة لحزب التحرير ليقيم الخلافة التي تقتلع جذور التبعية من أرضنا، وتضع حداً لهذا الارتهان المهين، وتقود الأمة نحو العبور الحقيقي؛ عبور يكسر قيود كامب ديفيد، ويسقط حدود سايكس بيكو، ويجمع شتات الجيوش تحت راية واحدة، لتبدأ مصر ومعها الأمة الإسلامية السير في الاتجاه الصحيح نحو العزة والتمكين. إنَّ التاريخ لا يرحم المترددين، وإن الله ناصر من ينصره، فأروا الله من أنفسكم خيراً، وكونوا أنتم الأنصار في زمن عز فيه النصير ■

*** عضو المكتب الإعلامي لحزب التحرير في ولاية مصر**

حكومة السودان تصنع المعاناة وتزيد تعرفة الكهرباء أكثر من ٧٢٪!

دون إعلان مسبق، قامت الحكومة؛ ممثلة في شركة الكهرباء، بزيادة أسعار الكهرباء بصورة كبيرة فاقت الـ٧٢٪.

وفي بيان صحفي قال الناطق الرسمي لحزب التحرير في ولاية السودان الأستاذ إبراهيم عثمان (أبو خليل): وإزاء تخبط الحكومة هذا نؤكد على الآتي:

أولا: إن الكهرباء تعتبر من ضروريات الحياة في هذا العصر، وهي من الملكيات العامة التي تدخل تحت قوله ﷺ: «النَّاسُ شُرَكَاءُ فِي ثَلَاثٍ: فِي الْمَاءِ، وَالْكَلَأِ، وَالنَّارِ»، والنار في الحديث يدخل في مفهومها الطاقة، فالأصل أن تكون بالمجان وعلى أسوأ الفروض بسعر التكلفة.

ثانياً: لا يجوز شرعاً في الإسلام أن تنقل الملكية العامة إلى ملكية خاصة كما هو حادث اليوم في موضوع الكهرباء، حيث تمت خصصتها إنفاذا لأوامر صندوق النقد والبنك الدوليين.

ثالثاً: إن الحكومة بدلاً من توفير الكهرباء للرعية بالمجان، أو بالتكلفة الحقيقية فقط، تتربح منها، لذلك نراها تزيد أسعار الخدمة كلما صار عندها عجز في موازنتها، لتعيش هي وبطانتها الفاسدة في بحبوحة العيش على حساب إفقار الناس بزيادة الضرائب والجمارك المكوس، وأخيراً وليس آخرا بزيادة تعرفة استهلاك الكهرباء.

إن هذه الحكومة التي ظلت قبل الحرب وبعدها لا هم لها إلا صناعة الفقر وسحق الفقراء ولا ترقب فينا إلا ولا ذمة، فهي غير جديرة أن تحكم خير أمة أخرجت للناس، أمة قال نبيها ﷺ: «اللَّهُمَّ مَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَشَقَّ عَلَيْهِمْ فَاشْقُقْ عَلَيْهِ، وَمَنْ وَلِيَ مِنْ أَمْرِ أُمَّتِي شَيْئاً فَرَفَقَ بِهِمْ فَارْفُقْ بِهِ».

هذه الأنظمة الباطلة الفاسدة الظالمة، لا تفعل غير الإشقاق على الناس، فعلى أهل السودان العمل مع العاملين من أجل تطبيق الإسلام بإقامة الخلافة الراشدة الثانية على منهاج النبوة، التي توجد الرعاية، وترفق بالرعية مرضاة لله رب العالمين وليس إرضاء لمؤسسات الكفر الربوية، وتضع الملكيات العامة في موضعها فتنعكس خيراً وبركة على حياة الرعية.

هل تسير أوروبا وأمريكا نحو الانفصال عن بعضهما؟!

بقلم: الأستاذ أحمد الخطواني

من الواضح أنّ الفجوة بين أمريكا وأوروبا قد اتسعت سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً، وأنّ ذلك لم يحصل بينهما منذ الحرب العالمية الثانية.

فالمسألة بينهما لم تقف عند حد فرض أمريكا الرسوم الجمركية العالية على واردات الصلب والألومنيوم والتي اعتبرت عقوبات عليها وكأنّها دول منافسة أو عدوة لأمريكا، ولا اقتصرت على الأسعار العالية لإمدادات الطاقة الأمريكية التي تستوردها أوروبا من أمريكا بشكلٍ متزايد بعد حرب أوكرانيا التي قطعت بسببها إمدادات الطاقة الروسية بالأسعار الرخيصة بسبب الحرب.

فثقة قادة أوروبا بأمريكا كانت أصلاً قد اهتزت بشدة خاصة بعد مطالبة ترامب بضم جزيرة غرينلاند وكندا، واهتزت مُجدّداً عندما احتقرهم ترامب ولم يشاركهم في مفاوضات أمريكا وروسيا حول أوكرانيا، وبدا لهم جلياً أنّ إدارة ترامب باتت تميل لصالح روسيا على حساب أوروبا.

وانعكست مواقف أمريكا الفجّة هذه على الدول الأوروبية التي راحت تبحث عن شراكات جديدة خارج الفضاء الأطلسي، فذهب كل من رئيس وزراء بريطانيا ستارمر ورئيس فرنسا ماكرون إلى الصين للبحث عن مصالحهما هناك بعيداً عن المجال الأمريكي، وهو ما أزعج ترامب وإدارته إزعاجاً شديداً، كونهما صارا ينسّقان مع الصين وهي عدو أمريكا دون التفاهم معها.

وقامت فرنسا ولأول مرة في تاريخها بسحب ما تبقى لها من ذهب في خزائن أمريكا، ومنعت إسبانيا الطائرات الأمريكية المتجهة إلى إيران من التحليق فوق أجوائها، وعلّقت هي وإيطاليا مذكرات تفاهم عسكرية مع كيان يهود، وقرّرت ألمانيا الاعتماد على نفسها في إعادة التسلح بعيداً عن المظلة الأمريكية، ففرضت التجنيد الإجباري على القادرين على حمل السلاح لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية.

وبدأ الحديث عن إنشاء حلف ناتو أوروبي جديد بدون أمريكا وذلك بعد أنْ هاجم ترامب الحلف عدة مرات، واعتبره عبئاً على أمريكا، وهدّد بتقليص التزام أمريكا في مساهماتها للحلف إذا لم ترفع الدول الأوروبية ميزانيات دفاعها فيه، وهو ما جعل أوروبا تفكر جدياً في أمنها بعيداً عن المظلة الأمريكية.

وبانسحاب ترامب من اتفاقيات دولية عديدة أضرت بالأوروبيين كثيراً وأهمّها اتفاقية باريس للمناخ والتي أظهر ترامب فيها تجاهلاً واضحاً لمصالح أوروبا الأمنية والبيئية، وهو ما حمل الدول الأوروبية على النظر إلى أمريكا في عهد ترامب كشريك ثقيل الظل ومفروض عليها بدل أنْ يكون حليفا موثوقا ومأمونا.

ومع ظهور مؤشرات كثيرة لدى الأوروبيين دلت على أنّ إدارة ترامب باتت ترى في أوروبا عدواً معيقاً لعودة أمريكا عظيمة ثانية وفقاً لشعارات حركة ماغا الداعمة لترامب، لاحظ الأوروبيون أنّ سياسات ترامب أصبحت تُفضّل التعاملات الثنائية مع أوروبا بدل التعامل مع الاتحاد الأوروبي ككتلة موحدة، وأنّها تدعم الأحزاب الشعبوية والقومية المتطرّفة مع كل دولة على حدة بمعزل عن التعامل مع الأوروبيين كاتحاد.

ودفعت سياسات أمريكا هذه أوروبا بشكل متسارع نحو السير باتجاه الانفصال عن أمريكا والانكفاء على نفسها وتعزيز قدراتها الدفاعية والصناعية الخاصة بها لمواجهة احتمالية تخلّي أمريكا كلياً عن حمايتها.

وبعد حرب إيران صب ترامب جام غضبه على قادة أوروبا لعدم مشاركتهم له في حربه ضد إيران، فراح يؤنبهم ويستخف بقدرات دولهم، ويعمل كل ما بوسعه على إيذائهم وإحراجهم بل حتى احتقارهم!

تقول التقارير الأخيرة إنّ إدارة ترامب تدرس حالياً مراجعة موقفها التاريخي الداعم لسيادة بريطانيا على جزر فوكلاند المجاورة لسواحل الأرجنتين بسبب عدم دعم ستارمر لحرب أمريكا على إيران، وذلك باستخدامها كأداة ضغط سياسية لحمل بريطانيا على السير خلفها في الحرب، واستغلت حكومة خافيير ميلي الأرجنتينية المقربة من إدارة ترامب هذا الشرخ بين أمريكا وبريطانيا فدعا وزير خارجيتها البريطانيين للعودة إلى طاولة المفاوضات لإنهاء ما وصفه بالوضع الاستعماري في الجزيرة، وردّت بريطانيا على تلك الدعوة بالرفض، وقالت بأنّ سيادة بريطانيا على فوكلاند غير قابلة للتفاوض، وأنّ استفتاء عام ٢٠١٣ الذي أجري فيها أكّد على اختيار السكان البقاء تحت حكم التاج البريطاني.

وهكذا أصبحت فوكلاند ورقة ضغط ومقايضة جديدة تستخدمها أمريكا في خلافاتها السياسية مع بريطانيا والتي كانت تعتبر أقرب دولة حليفة لها.

لقد أحدثت سياسات ترامب فوضى سياسية بين الحلفاء وأحدثت شرخاً واسعاً من الصعب جسره، ولقد تعدّت الخلافات بين الأوروبيين وأمريكا الجوانب السياسية والاقتصادية إلى الجانب الحضاري والقيمي حيث هاجم ترامب بشدة القيم الليبرالية الأوروبية، وركّز على الثقافة الإنجيلية (النصرانية)، وعلى سيادة العرق الأبيض، وعلى إعلان الحرب الشعواء على الهجرة بطريقة فجة لا يستطيع الأوروبيون تحمّلها لحاجتهم الماسة إلى الهجرة بسبب الشيخوخة التي تعاني منها غالبية دولهم.

إنّ حرب أمريكا على إيران قد زادت الهوة بينها وبين أوروبا ووسّعت دائرة الشقاق بينهما وهو ما أدّى إلى إعادة بريطانيا لسياسة التقارب أكثر مع الاتحاد الأوروبي بنفس قدر تباعدها عن أمريكا، خاصة مع توالي التصريحات الأمريكية التي تتحدّث عن القطيعة بين الحليفين السابقين، وآخر هذه التصريحات ما قاله وزير الحرب الأمريكي بيت هيغسيث من أنّ "الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا لن يكون أبدياً"، وهو ما يسرع في إجبار أوروبا على التفكير بجدية في ما يجب أن تفعله بعيداً عن دعم أمريكا الذي اعتادت عليه منذ ثمانين عاماً إذا قررت أمريكا فجأة سحب درعها الدفاعي، وهو أمر غير مستبعد، خاصة وأنها في حالة حرب استنزاف طويلة مع روسيا في أوكرانيا.

فجيوش أوروبا اعتمدت في الثمانين عاماً الماضية على دعم أمريكا غير المحدود، وإنّ تعويض ذلك الدعم سيستغرق وقتاً طويلاً ويستنفد إمكانيات كبيرة، ويتطلّب الكثير من الأموال.

قال وزير دفاع بلجيكا ثيو فرانكن لفايننشال تايمز "إنّ غالبية أنظمة الدفاع الأساسية في أوروبا كانت من الولايات المتحدة، وعندما نتحدث عن طائرات F-٣٥ وعن أنظمة الصواريخ أرض- جو، فهي كلها أمريكية تقريباً"، وأضاف: "إنّ طائرات شينوك الأمريكية هي الخيار الأفضل فيما يتعلق بالطائرات المروحية الثقيلة"، وكذا سائر الأسلحة.

ومشكلة أوروبا الرئيسية أنها غير موحدة في قراراتها المصيرية، فمثلاً مسألة الدفاع عن أوكرانيا أمام روسيا تختلف فيها دولها اختلافاً يضعفها إلى حد كبير، فقد اعترضت بولندا على إرسال جنودها إلى أوكرانيا وهي الدولة الواقعة في الخطوط الأمامية، وتمتلك أحد أكبر الجيوش في أوروبا، فقد قال مسؤول بولندي: "ببساطة لا تمتلك بولندا القدرة الإضافية لإرسال قوات إلى أوكرانيا"، مُتذرّعاً بأنّ بولندا لها حدود طويلة مع جيب كالينينغراد الروسي وبيلاروسيا المتحالفة مع روسيا، والتي تحتاج إلى تعزيزها بقوات بولندية.

ويبدو أنّ العبء العسكري في الدفاع عن أوكرانيا يقع فقط على عاتق بريطانيا وفرنسا إذ توافقتا على الفكرة، بينما قال مستشار ألمانيا أولاف شولتز متهرباً من تحمل المسؤولية: "إنّ أي نقاش حول إرسال قوات حفظ سلام إلى أوكرانيا سابق لأوانه تماماً وغير مناسب للغاية"، مع أنّ الحرب مستمرة في أوكرانيا والحاجة مُلحة لإرسال قوات إليها.

وقد أقرّ رئيس وزراء بريطانيا ستارمر بأنّ "الأوروبيين سيضطرون إلى تكثيف الجهود سواء من حيث الإنفاق أو القدرات التي نقدمها لأوكرانيا"، وقد بدأ الأوروبيون بإدراك ضرورة القيام بالمزيد من الإنفاق على الدفاع والاعتماد على الذات بشكل أكبر، فقال رئيس وزراء هولندا ديك شوف: "لقد فهمت أوروبا رسالة الولايات المتحدة بأنها يجب أن تفعل المزيد بنفسها".

إنّ هذه الفجوة بين طرفي الأطلسي لا شك بأنّها ستكون مؤشراً على قرب تغيير النظام العالمي لصالح القوى الجديدة وأولاها قوة الدولة الإسلامية القائمة قريبا بإذن الله ■

لقد كان صوت المرأة يهز الدنيا عندما كانت دولة الإسلام قائمة

إن ما تعانيه المرأة في الغرب الذي يدعي التقدم والنهضة من العنف المنزلي، والتحرش الجنسي، وتحمل العبء المزدوج بين العمل والأسرة هي من أبرز التحديات التي تواجه المرأة في الغرب، والمقام لا يتسع لذكر الإحصائيات والأرقام المفزعة التي يتم التبليغ عنها في أقسام الشرطة من قتل النساء على يد الشريك والاغتصاب وعدم الرعاية الصحية والاقتصادية. لقد كان للمرأة صوت يهز العالم عندما كانت دولة الإسلام قائمة، فشرع الله هو الذي حماها وجعل عرضها تموت لصيانته الرجال. لقد شق صوتها مسامع الخليفة المعتصم بالله عندما أسرها الروم فجيش جيشا لإنقاذها. فيا أيها الغرب الكافر: كفاك نفاقا ودجلا، فالمرأة في العالم كله أصبحت تعي واقعها وتدرك فساد نظامك، أما المسلمة اليوم فلا تلتفت إليك ولا ترى فيك إلا العداوة والبغضاء لها ولدينها وأسرتها، ألا وإنك مهزوم في كل مشاريعك ومنها مشروع تحرير المرأة، فالمرأة المسلمة تتطلع لنهضة أمتها نهضة على أساس العدل الذي يخرج الناس من ظلمات رأسماليتك إلى نور الإسلام في ظل دولة الخلافة الراشدة.